الفا كلام لا معنى لجزئه لانه يصير ذا معنى حين الالفا واما
تركيب كلام لا معنى لجزئه فلا امتناع فيه نعم انه بعيد لم
يعهد ولكن بعد تربيتنا للقول بانها اسما للسور فتامل قال
وقوله فلا دور يفيد انه جعل الفساد الدور ويمكن ان يجعل
الفساد وجود الكل بدون الجزء قال ومما يدل ايضا على انها
ليست باسما السور انهم لم يسموا السور بهذه الاسما ومن
البعيد كل البعيد ان يهملوا استعمال اسما سمى الله تعالى بها
سور كتابه ويعدلوا عنها الى اسما اخر انتهى ولما قال في الكشاف
واما تسمية السورة كلها ببعضها فليست تصير الاسم والمسمى
واحدا لانها تسمية مؤلف بمفرد والمؤلف غير المفرد الا ترى
انهم جعلوا اسم الحرف مؤلفا منه ومن حرفين مضمومين
اليه كقولهم صاد فلم يكن من جعل الاسم والمسمى واحدا حيث كان
الاسم مؤلفا والمسمى مفردا انتهى قال المحقق التفتازاني
فان قيل هب ان جزء الشيء غيره لكنه متقدم عليه واسم
الشيء متاخر عنه فجزء الشيء لا يكون اسمه لتنافي لوازمهما اجيب
بان المتقدم ذات الجزء لا وصف الاسمية والمتاخر وصف
الاسمية فلا اشكال وفيه نظر لانه انما وقع جزءا من حيث انه
اسم للسورة على ما هو المفروض فالاوجه منع لزوم تاخر
الاسم بحسب الوجود العيني انتهى والوجه الثاني قال في
الكشاف ان يكون ورود هذه الاسما هكذا مسرودة على
نمط التعديد كالايقاظ وقرع العصا لمن تحدى بالقرآن و
لغرابة نظمه وكالتحريك للنظر في ان هذا المتلو عليهم
وقد عجزوا عن آخرهم كلام منظوم من عين ما ينظمون منه كلامهم

تحدي

ليؤديهم

ليؤديهم النظر الى ان يستيقنوا ان لم تتساقط مقدرتهم دونه
ولم تظهر معجزتهم على ان ياتوا بمثله بعد المراجعات المتطاولة
وهم امرا الكلام وزعما الحوار والمكالمة وهم الحراص على
التساجل في اقتضاب الخطب والمتهالكون على الافتنان
في القصيد والرجز الى ان قال وهذا من القوة والخلاقة
بالقبول بمنزلة الوجه الثالث قال في الكشاف ان ترد
السورة مصدرة بذلك ليكون اول ما يقرع الاسماع مستقلا
بوجه الاعراب وتقدمة من دلائل الاعجاز وذلك ان النطق
بالحروف انفسها كانت العرب فيه مستوية الاقدام الاميون
منهم واهل الكتاب بخلاف النطق باسامي الحروف فانه كان
مختصا بمن خط وقرا وخالط اهل الكتاب وتعلم منهم وكان
مستغربا مستبعدا من الامي التكلم بها استبعاد الخط و
التلاوة كما قال عز وجل وما كنت تتلو من قبله من كتاب
ولا تخطه بيمينك اذا لارتاب المبطلون وكان حكم النطق بذلك
مع اشتهار انه لم يكن ممن اقتبس شيئا من اهله حكم الاقاصيص
المذكورة في القرآن التي لم تكن قريش ومن دان بدينها في
شيء من الاحاطة بها في ان ذلك حاصل له من جهة الوحي
وشاهد بصحة نبوته وبمنزلة ان يتكلم بالرطانة من غير
ان يسمعها من احد انتهى وقوله مستقلا بوجه الاعراب قال
التفتازاني اي الابانة بالغريب من غير نظر الى ما يسنده
من الكلام المعجز فالوجهان اعني الثاني والثالث مع بيانهما
يشتركان في الاشارة الى امارة الاعجاز الا ان الاول بالنسبة
الى حال الكلام المنزل والثاني بالنسبة الى حال المتكلم به

اي روسا المحاورة والمكالمة

Copyright King Saud University